



الرؤية السياسية؛ محدّدات عمل وأهداف

1- إنهاء نظام الحكم الحالي

- نظام الحكم الحالي نظامٌ استبداديٌّ، يرتكز على منطقي الغلبة والقهر والفئويّة والتمييز الطائفي والقومي، تغلغل فساده في مناحي الحياة كلها، والتهمت سلطته الدولة السوريّة، وجيّرت وظائفها وأدوارها في خدمتها، وألغت سائر أشكال النّضامن الاجتماعيّ، وحوّلت المجتمع السوريّ إلى سديمٍ بشريّ مفككٍ، معتمدةً آلياتٍ عديدةٍ في التعاطي مع السوريّين، تركزت على الترهيب والقتل والقمع والاعتقال والإفساد.
- لا يمتلك هذا النظام، بعد ما يزيد على العقد من ثورة الشعب من أجل التغيير، الثورة التي له النصيب الأكبر في تحويلها إلى محنة وطنيّة تكاد تشمل السوريّين كلهم، القدرة والإرادة اللازمتين لحلّ سياسيّ يحقق مصلحة البلد والشعب؛ نظامٌ لا يصلح ولا يصلح ولا يصلح. وإنّ ذلك، فإنّه لا أفقٌ لسوريا ولاكثريّة السوريّين إلّا برحيله؛ فرحيله خطوة أولى في اتجاه تحقيق السّلم الأهليّ والمصالحة الوطنيّة، وفي بقاءه استمرارٌ للشروخ الهائلة التي خلقها داخل المجتمع السوري، وتحرّض على نموّ مشاعر الحقد والانتقام بين السوريّين.
- ينبغي للأسد والمجموعة الصغيرة حوله أن يرحلوا لأسباب عدة: ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب؛ استمرارهم في أماكنهم يعني استحالة تحقيق إجماع وطني سوري؛ استحالة محاربة الإرهاب في وجودهم، واستمرار العنف وحالة عدم الاستقرار؛ الشعب السوري في حاجة إلى ثمن لتضحياته، وهذا ضروري لاستعادة توازنه وثقته بنفسه؛ استحالة عودة السوريّين إلى وطنهم في ظل بقاء الطغمة الحاكمة؛ بقاء هذه المجموعة في الحكم يقدّم صورة سائئة عن عدم احترام العالم لحقوق الإنسان.
- هدفنا هو التغيير البنيويّ الشامل الذي لا يعني رحيل النظام فحسب، بل يعني أيضاً تفكيك بنية الدولة الشموليّة، وإعادة بنائها عبر تأسيس عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ أساسه المواطن السوريّ، وهذا يستلزم مشاركة المواطنين السوريّين جميعهم، باستثناء أولئك الذين اندرجوا في آليات القتل والفساد، أكانوا في صفوف النظام أم المعارضات الحالية بأطيافها كافة.

2- القوى السياسية الرسمية وسلطات الأمر الواقع

أخلت بعض القوى السياسية السورية بأساسيات الوطنية السورية، واندرجت في مشروعات لا تتوافق مع المصلحة الوطنيّة السوريّة، ولم تنجح في إنجاز برنامج عملٍ يحمل مشروعاً وطنياً يُجسد تطلعات الشعب السوري للانعتاق من حال الضياع والشلل؛ مشروعاً وطنياً فوق الأيديولوجيات والعقائد والأحزاب والمصالح الفئويّة، يهدف إلى إنهاء الاستبداد وإحلال الديمقراطية وتحرير البلاد من القوى الدخيلة أو التي لا تعترف بالكيان الوطني السوري وسيادة الشعب السوري المطلقة عليه، وفشلت في تأليف قيادة وطنيّة حقيقية، وذات كفاءة، وأصبحت أدوار "مؤسسات المعارضة" الرسمية وسلطات الأمر الواقع محصورة في جانبين؛ أداء أدوار وظيفية تخدم الدول الإقليمية، ومنع تكوين تمثيل بديل لها يتولى التعبير عن الساحة السورية وقيادتها.

3- التطورات الدولية

تشير مجريات الحوادث إلى أنّ حلّ في صورة أمر واقع روسي، ولا حلّ تمليه انتصارات الروس والإيرانيين، ولا إمكان حلّ روسي بالتحالف مع إيران والتعاون مع تركيا وتجاهل الغرب ومصالحه. الحلّ في سورية دولي وداخلي؛ دولي له طرفان: روسيا والغرب، وهنا تكمن أهمية التمسك بالقرارات الدولية الخاصة بسوريا. والحل داخلي أيضاً: لا حل من دون دور سوري فاعل، ومن دون توافق سوري، وهذه نقطة ضدّ كل التوجهات التي تقصر الحلّ على التوافق الدولي. وهنا ينبغي للتحالف السوري الديمقراطي أن يتابع التطورات الدولية، ويعمل ليكون له دور مؤثر فيها، من خلال شروعه في تكوين بيئةٍ سياسية / تنظيمية متقدّمة يستطيع إقناع الفاعلين الدوليين والإقليميين بأن تحقيق مصالحهم يرتبط بموافقتهم على حقوق شعبنا، وبناء سوريا ديمقراطية، حرة وعادلة.

4- محدّدات وأهداف

في ضوء الميثاق الوطني السوري، يضع التحالف السوري الديمقراطي لنفسه مجموعة من المحددات السياسية، ويعمل من أجل تحقيق الآتي:

- لا يمكن حلّ الأزمة السورية من دون الإقرار بمركزية تحقيق انتقال سياسي حقيقي في سوريا، عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وتأكيد سلامة وحرمة الأراضي السورية، ومنع تقسيمها لأي سبب كان، وانسحاب جميع القوات الأجنبية، وإيقاف الدعم العسكري لجميع أطراف الصراع المسلح.
- **نقطة البدء في الحل السياسي المنشود؛** يرتكز الحل السياسي المنشود على رحيل الطغمة الحاكمة، وتولية مناصبهم إلى من يليهم ممن لم يتورطوا في مجازر ضد الشعب السوري. ويمكن بعدها وضع تصور للمرحلة الانتقالية بالتشارك بين جسم معارضٍ توافقي وقوي وحكومة النظام؛ فمن شأن هذا الأمر أن يُحدث تغييرًا في تفكير وأهداف معظم السوريين، ويخفف العقبات أمام حدوث توافق سياسي عبر التفاوض، ومن دون رحيل الفئة الحاكمة ستبقى آفاق الحل السياسي مغلقة.
- المرجعية القانونية للحل السياسي: إعلان جنيف في 30 حزيران/ يونيو 2012، قرار مجلس الأمن رقم 2042 الصادر في 14 نيسان/ أبريل 2012، قرار مجلس الأمن رقم 2043 الصادر في 21 نيسان/ أبريل 2012، قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27 أيلول/ سبتمبر 2013، قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015، والقرار 362/67 في 15 أيار/ مايو 2013.
- **التفاوض المباشر بين الجسم المعارض المعني وحكومة النظام بحضور ممثلين عن مجموعة العمل الدولية حول سوريا أو أية مجموعة أخرى تنتج عن التوافق الدولي، ويكون الطرفان مفوضين بصلاحيات كاملة، وغاية التفاوض هي وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني وآليات واضحة لمرحلة انتقالية، ويكون الاتفاق الذي يبرمه الطرفان ملزمًا للجميع من دون الحاجة إلى أي إجراءات مصادقة، وتكون الدول الخمس دائمة العضوية ضامنة للاتفاق.**
- **قبل التفاوض، وفي أثناءه، وبعده، لا بدّ من العمل على:**

1. إعلان وقف إطلاق النار بصورة نهائية، والاعتماد على آلية دولية فاعلة لمراقبة التزام جميع الأطراف.
2. العمل على دفع القوى والجماعات المسلحة غير السورية للخروج من سوريا بمساعدة الدول الخمس الدائمة العضوية.
3. الإفراج عن المعتقلين كافة في سجون النظام السوري، وتحرير المختطفين من جانب أي مجموعات تابعة للنظام أو المعارضة، وبيان مصير المختطفين والمغييبين قسرًا.
4. إلغاء ووقف جميع المطالبات الأمنية باعتقال الأشخاص بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية.
5. إتاحة وصول الإغاثة إلى المحتاجين في المناطق كافة، والسماح للمنظمات الإغاثية الدولية بالعمل داخل سوريا من أجل إيصال المساعدات الإغاثية للمحتاجين.
6. تشجيع العودة الكريمة الآمنة والطوعية للاجئين بعد حصول الانتقال السياسي ليساهموا في إعادة الإعمار الذي سيكون عندئذٍ من أولويات الدولة والمواطنين.
7. إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق جميع المواطنين ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعلان القطيعة مع الإجراءات العنصرية والسياسات الإنكارية تجاه أي فئة من فئات الشعب السوري، واستعادة عمومية الدولة وإعادة بناء الثقافة والهوية الوطنيتين على أسس ديمقراطية، وإعادة إنتاج مبدأ المواطنة في العلاقات الاجتماعية والسياسية.
8. **العدالة الانتقالية؛** تُبنى الدولة السوريّة على فكرة العدالة، وأساسها سيادة القانون، وعلى نظام قانوني لا يستثنى أحدًا من المحاسبة. وتقتضي العدالة وجود هيئة وطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة وردّ المظالم من أجل المحاسبة، والكشف عن المفقودين، والتعويض على المعتقلين وضحايا العنف. للعدالة الانتقالية في الحالة السورية معنى خاص، يضاف إلى معانيها العالمية، وذلك بحكم تعقيد الوضع السوري ومستوى العنف الممارس من النظام

والتدمير الذي خلقه في المستويات كافة، سواء قبل الثورة أو بعدها، وبحكم وجود انتهاكات من أطراف أخرى، لكنها أقل عدداً ومستوىً بوضوح.

يهدف برنامج تحقيق العدالة الانتقالية إلى وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، التحقيق في الجرائم الماضية، تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقتهم، تعويض الضحايا، منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، المصالحة الوطنية. ولتحقيق هذه الأهداف من المهم التحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي الملزم لدول العالم كافة، ومحاسبة المسؤولين عنها وفرض عقوبات عليهم.

إن المصالحة الوطنية هي أحد أهداف العدالة الانتقالية، ويمكن أن يكون للجانب المصالحة الوطنية دور فاعل في تفكيك النظام القديم وإعادة الوئام والسلم ضمن المجتمع؛ من هنا ينبغي النظر إلى العدالة الانتقالية ليس كآلية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب بل أيضاً كآلية للتغيير نحو تحقيق الاندماج الوطني وبناء النظام الديمقراطي.

تم إقرار هذه الرؤية السياسية بالتصويت عليها من قبل أعضاء اللقاء السوري الديمقراطي بتاريخ 12/10/2023 وذلك قبل اجتماع الهيئة العامة للتحالف السوري الديمقراطي المنعقد بتاريخ 20-21 تشرين الأول أكتوبر عام 2023، وأصبحت نافذة من تاريخه.

التحالف السوري الديمقراطي